

اهم عناوين الأخبار الاقتصادية

- ١٣.٢ مليار ريال إيرادات "الجمارك" وميناء جدة يتصدر موانئ المملكة.
- إنتاج الصلب يرتفع ٢٦٪.. وتخوف من ضعف الطلب.
- غالبية المصانع لا تزيد تكلفة استهلاكها من الكهرباء عن ٣٪ من مصاريفها التشغيلية.
- اللجنة الوطنية للاستقدام بمجلس الغرف تقر ضوابط جديدة للسيطرة على أسعار الاستقدام من اندونيسيا.
- هيئة المدن تبدأ الرفع المساحي لصناعة الدمام الثالثة وتخصصها.. منتصف العام المقبل.
- إمهال مستوردي المواد الغذائية ٦ أشهر للالتزام بالموصفات وتلافي خداع المستهلك.
- وزراء المياه العرب يبحثون استراتيجية الأمن المائي بعد غد في مقر الجامعة العربية.
- الملك مخاطبا قادة الـ «٢٠»: دعم التكنولوجيا النظيفة يجب ألا يتحامل على النفط.
- بنك أوف أمريكا: النفط قد يصل إلى ١٠٠ دولار ما لم تصعد العملة الأمريكية.
- ٢.٦ مليار دولار تكلفة تنظيف خليج المكسيك حتى الان.

نشرة أهم الأخبار الاقتصادية، هي رصد يومي لأهم الأخبار الاقتصادية العربية والمحلية التي تبثها وكالات الأنباء العربية والعالمية، والصحف اليومية، والتي تبرز أهم المتغيرات الاقتصادية اليومية في المملكة العربية السعودية، وفي العالم العربي.



١٣.٢ مليار ريال إيرادات “ الجمارك ” وميناء جدة يتصدر موانئ المملكة

كشف مدير عام مصلحة الجمارك صالح بن منيع الخليوي أن قيمة الوادات الى المملكة خلال عام ٢٠٠٩م بلغت ٣٥٨.٤ مليار ريال بانخفاض نسبته ١٧٪ عن عام ٢٠٠٨م أما الإيرادات الجمركية فقد بلغت ١٣.٢ مليار ريال منخفضة عن العام السابق بنسبة ١٣.٣٪. وعد الخليوي ذلك التغير في كلمته بالتقرير السنوي على إنجازات الجمارك بالإيجابي إذا ما قورن بنسبة انخفاض الوارات البالغة ١٧٪ كما أن انخفاض الوارات قياسا بتبعات الأزمة المالية العالمية كان طفيفا وهو دليل ملموس يؤكد متانة الاقتصاد السعودي وحكمة الاستراتيجية الاقتصادية للمملكة في التعامل مع الظروف المحيطة بشكل يبعد الآثار السلبية لأي جانحة. وقال إن مصلحة الجمارك استكملت جهودها في الحد من دخول السلع المقيدة والمشغوشة وكان نتيجة لذلك ارتفاع نسبة ما تم ضبطه من هذه السلع بنسبة فاقت ٨٤٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨م. ونوه مدير عام مصلحة الجمارك صالح الخليوي بالدعم والمؤازرة الذي تلقاه المصلحة من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ومتابعة معالي وزير المالية لجهود المصلحة. وأوضح التقرير السنوي لمصلحة الجمارك الذي تلقت وكالة الأنباء السعودية نسخة منه أن إجمالي الإيرادات المحصلة في الجمارك البحرية بلغت ١٠.٢ مليار ريال تمثل ما نسبته ٧٧٪ من إجمالي الإيرادات في الجمارك البحرية وهي جمرك ميناء جدة الإسلامي بنسبة ٣٦.٥٪ ثم ميناء الملك عبدالعزيز بنسبة ٢٢.٣٪. وقال إن إجمالي الإيرادات المحصلة عبر المنافذ الجوية بلغت ١ مليار ريال فيما بلغت إجمالي الإيرادات المحصلة في الجمارك البرية ١.٩ مليار ريال. وأشار التقرير الى أن ميناء جدة الإسلامي يعد الأول في قيمة الوارات غير النفطية التي بلغت ١٣١ مليار ريال والصادرات غير النفطية التي بلغت ١٣.٣ مليار ريال تلاه ميناء الملك عبدالعزيز حيث بلغت قيمة الوارات عبره ٨٠ مليار ريال والصادرات ٩.٤ مليار ريال وهما ما يمثلان ٥٩٪ من إجمالي الوارات الى المملكة فيما جاء جمرك ميناء الجبيل في المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات التي بلغت ٢٤.٤ مليار ريال.

إنتاج الصلب يرتفع ٢٦٪.. وتخوف من ضعف الطلب

كشفت بيانات اقتصادية حديثة عن تصاعد إنتاج الشركات العربية الرئيسية المنتجة للصلب الخام خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، حيث بلغ مجمل إنتاج تلك الدول أكثر من ٦.٧ مليون طن من الصلب الخام، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي التي بلغ الإنتاج فيها أكثر من ٥.٣ مليون طن، أي بزيادة تقدر بـ ٢٦ في المائة. ووفقاً لبيانات اطلعت "جريدة الاقتصادية" عليها فقد احتلت شركة حديد سبائك موقع أكبر منتج للصلب الخام بين الشركات العربية، برقم إنتاج بلغ ٢.٢٤٢ مليون طن مقارنة بـ ١.٧٧٧ مليون طن في ٢٠٠٩، وبنسبة زيادة بلغت ٢٦.١٧ في المائة.

إلى ذلك، توقع تجار حديد خليجيون إن يعود ضعف الطلب على الصلب في منطقة الخليج إلى زيادة في المعروض في السوق، ودفع الأسعار لهبوط أكبر في الأسابيع المقبلة. وتشير تقارير إلى أن أعمال البناء في الخليج تباطأت خلال العام المنصرم، وذلك بعد أن أدت الأزمة الاقتصادية إلى تأخر عديد من المشروعات الرئيسية في المنطقة، وحدثت من الإقبال على شراء الصلب.

من جهته، قال بهاسكار دوتا الرئيس التنفيذي لشركة حديد الجزيرة، ومقرها عمان، إن هناك فائضاً في السوق مما يدفع الأسعار للهبوط، في الوقت الذي يدرس فيه عدد كبير من المصانع زيادة الصادرات نتيحة وجود فائض في الطاقة الإنتاجية في المنطقة. واستقر سعر "بيليت" الحديد الذي يستخدم في صناعة حديد التسليح الأسبوع الماضي عند ٤٣٠ دولارا للطن مقارنة بـ ٤٢٠ دولارا للطن في الأسبوع السابق.

غالبية المصانع لا تزيد تكلفة استهلاكها من الكهرباء عن ٣٪ من مصاريفها التشغيلية

قال محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج الدكتور عبد الله الشهري إن دراسات مسحية أكدت أن تكلفة استهلاك المصانع من الكهرباء لا تتعدى نسبتها ٣٪ من مصاريفها التشغيلية وأوضح أن تلك الدراسات التي أجريت على أكثر من ٩٠٪ من المصانع أظهرت أيضاً أن بعض تلك المصانع تقل التكلفة فيها عن واحد في الألف من المصاريف التشغيلية.

وتساءل الشهري عن مدى تأثير ربحية المصانع بتعديل تعرفه استهلاك الكهرباء من ٣٪ إلى ١,٣٪، قائلاً: ماهي جدوى تلك المصانع التي تتأثر ربحيتها بنسبة لا تتعدى واحداً في الألف؟، في الوقت الذي تعتمد فيه على دعم سخي من الدولة سواء في الكهرباء أو تقديم القروض بتكاليف ميسرة أو الأراضي بأسعار رمزية". أما نسبة ١٠٪ التي تزيد نسبة تكلفة استهلاكها من الكهرباء في مصاريفها التشغيلية فقد بينت الهيئة أنها مستعدة للتعاون ودراسة حالة كل مصنع على حده وتقديم حلول لتأثير تكل زيادة التعريفه عليهم ونظام الكهرباء ينص على ذلك والهيئة والشركة متعاونان في هذا الجانب.

وأوضح محافظ الكهرباء أن الهيئة تقوم سنوياً بجمع معلومات دقيقة عن مصروفات الشركة السعودية للكهرباء ودخلها وتراقب مؤشرات الأداء حسب المتبع عالمياً.